

Distr.: General  
3 March 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الرابعة

جنيف، 25-27 كانون الثاني/يناير 2021

## تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 25 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2021



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....مقدمة.....	
3	..... موجز الرئيس.....	أولاً -
3	..... الجلسة العامة الافتتاحية .....	ألف -
4	..... معالجة المسائل البنوية: تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف ...	باء -
14	..... المسائل التنظيمية.....	ثالثاً -
14	..... انتخاب أعضاء المكتب .....	ألف -
14	..... إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل .....	باء -
14	..... جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية .....	جيم -
15	..... اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الرابعة .....	دال -
		المرفقات
16	..... جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.....	الأول -
16	..... المواضيع والأسئلة الإرشادية المقترحة .....	
18	..... الحضور .....	الثاني -

## مقدمة

عُقدت الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، حضورياً وعن بعد.

### أولاً- موجز الرئيس

#### ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- لاحظ رئيس الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في ملاحظاته الافتتاحية أن موضوع الدورة جاء في أوانه. وأضاف أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يؤثر على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بطرق غير مسبوقه، كحالة طوارئ صحية وأزمة مالية واقتصادية عميقة. وقد سلطت الأزمة الثلاثية الضوء على أوجه عدم مساواة هيكلية متجذرة في النظام العالمي للإدارة الاقتصادية كشفت عن مواطن ضعف حرجة في البلدان النامية. وحذر الأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ فترة طويلة من تزايد أعباء الديون التي تعكس وجود مشاكل بنيوية مترابطة تتعلق بالإفراط في العولمة. وأفاد بأن هناك نقصاً في التمويل الخارجي الميسور والميسر للبلدان النامية، في حين أن أطر السياسات الدولية التي تدعو إلى التقشف المالي والنمو المعتمد على التصدير بالاستناد إلى منطق "أفقر جازك" تعوق القدرة على كسب النقد الأجنبي وتعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التغيير الاقتصادي الهيكلي. ومضى قائلاً إن البلدان النامية لديها موارد مالية وإمكانات محدودة لوقف التدفقات المالية غير المشروعة نحو الخارج. وتكتسي تلك المسائل الأوسع نطاقاً أهمية أساسية في المداورات المتعلقة بمعالجة تداعيات الجائحة. وإن الاستجابات الفورية للجائحة تحظى بالأولوية، مع تجنب التخلف عن سداد الديون السيادية بشكل متسلسل ومراقبة ربط طرق الاستجابة للأزمة بالإصلاحات الهيكلية الضرورية. وسيكون وجود إطار متعدد الأطراف معزز وأكثر اتساقاً وتماسكاً لمواجهة تلك التحديات ضرورياً لضمان مستقبل قائم على السلام البناء بدلاً من النزاع والتشرذم.

2- ولاحظ رئيس مجلس التجارة والتنمية أن كثيراً من المسائل البنوية في الاقتصاد العالمي كانت محورية في المداورات الأخيرة المتعلقة بمبادرة تمويل التنمية في عصر جائحة كوفيد-19 وما بعده، التي شاركت في الدعوة إلى إجراءات الأمم المتحدة وجاهايا وكندا. وقال إن الأونكتاد قدم تحليلاً معمقاً لتأثير أوجه الضعف البنوية والهيكلية في النظام الحالي للإدارة المالية العالمية على العالم النامي طوال سنوات عديدة. ورأى أن الأزمة الاقتصادية العميقة سوف تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء الجائحة في معظم البلدان النامية التي لا تكفي مواردها للسماح بتنسيق انتعاش سريع. فعلى سبيل المثال، شهد العديد من البلدان النامية أوضاع ديون خارجية هشة أصلاً تتحول إلى أزمات ديون لا يمكن تحملها خلال الجائحة. وإن لم يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة لزيادة تخفيف عبء ديون البلدان الأكثر تضرراً، ودعم السيولة بشكل أكثر اتساقاً وغير مشروط، فإن من المرجح أن يحدث عجز عن سداد الديون السيادية في جميع أنحاء العالم النامي. وقد أظهرت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين الجارية لمجموعة العشرين مدى صعوبة جمع الدائنين الثنائيين والخواص والمتعددي الأطراف حول طاولة المفاوضات لإيجاد حلول منصفة. وأضاف أن هيكل الديون يتسم بتحيز الدائنين وليس بنهج متوازن ويتطلب إصلاحاً عاجلاً. وقد جاء التمويل الميسر والطارئ لأفقر الاقتصادات بتكلفة وبشروط سياسية، مثل التقشف المالي الصارم الذي قد يؤدي إلى فخاخ مديونية طويلة الأجل بالنسبة لكثير من البلدان. ومن ثم، تدعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات أكثر عمقاً وهيكلية للنظام النقدي والمالي الدولي. ومن المجالات الهامة الأخرى التي وردت في ورقة المعلومات الأساسية التي قدمتها الأمانة إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات الضريبية الدولية،

ووقف التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية، ووضع سياسات تجارية واستثمارية أكثر اتساقاً وموجهة بقوة أكبر نحو التنمية، وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وهذه المسائل البنوية المترابطة، والإصلاحات المتسقة والمتناسكة في جميع المجالات، وتعزيز صوت البلدان النامية في محافل مثل الأونكتاد ستكون أموراً أساسية لسد الفجوة الإنمائية والتمويلية وتعزيز الالتزام بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الوقت المناسب.

3- وأكد نائب الأمين العام للأونكتاد على ضرورة النظر في المسائل البنوية عند تنفيذ استراتيجيات الإنعاش، لا سيما عند مناقشة الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تعود إلى مسار التنمية في أعقاب أزمة كوفيد-19. وقال إن خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية تشير بوضوح إلى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على التنمية المستدامة. وكانت هناك عدة مشاكل بنوية مترابطة واضحة بالفعل قبل نقشي الجائحة، مثل عدم الاستقرار المالي العالمي والتقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية، وتزايد القوة السوقية، والنمو المدفوع بالديون. وبلغت الديون العالمية أعلى مستوياتها على الإطلاق، عند حدود 275 تريليون دولار في أيلول/سبتمبر 2020. وجعلت جائحة كوفيد-19 الترابط العالمي أكثر وضوحاً وزادت من اختلالات النظام المتعدد الأطراف وانحرافاته في مجالات التمويل والاستثمار والتجارة والتنمية والبيئة. ولجأت البلدان المتقدمة في معظم الحالات إلى تدخلات نقدية ومالية ضخمة؛ وفيما يخص البلدان النامية، أدى إغلاق الاقتصادات غير الرسمية في الغالب إلى انخفاضات كبيرة في دخل الملايين من الناس. وليس بإمكان المصارف المركزية للبلدان النامية أن تقرض على نطاق البلدان المتقدمة النمو دون خطر حدوث انخفاضات كبيرة في قيمة العملة وما يترتب عن ذلك من زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي. وفي غياب الاحتياطات الوقائية الدولية، تظل عدة بلدان نامية تعتمد على دعم السيولة الدولية بالعملة الصعبة. وكشفت الجائحة عن عجز النظام النقدي والمالي الدولي القائم عن توفير سيولة دولية غير مشروطة للبلدان النامية، مما أدى إلى مناقشات بشأن توسيع نطاق استخدام حقوق السحب الخاصة. ويقوض الانكماش في التجارة العالمية أيضاً إمكانية حصول البلدان النامية على إيرادات العملات الأجنبية بشكل كبير. ويؤثر انخفاض الطلب الكلي العالمي ومضاربات الأسعار المالية على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بوجه خاص. وقد حدث انهيار فعلي في السياحة الدولية، وهي قطاع رئيسي لكسب النقد الأجنبي وتوفير العمل في العديد من البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أيضاً أن تتخفف التحويلات بنسبة 20 في المائة في عام 2020، في حين يتوقع أن ينكمش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بنسبة تصل إلى 40 في المائة. ومع بلوغ أرصدة ديون البلدان النامية حالياً أعلى مستوياتها في التاريخ، تمارس عمليات السداد الضخمة لخدمة الديون إلى جانب متطلبات الإنفاق المتصلة بالصحة ضغطاً هائلاً على الميزانيات العامة المحلية. غير أن الجائحة فرصة لإحراز تقدم في خطة عمل أديس أبابا عن طريق تعزيز التحول المؤسسي، وتحسين تنسيق السياسات واتساقها، ومعالجة الثغرات التنظيمية، وإعادة تنظيم الحوافز التي تحد من زيادة تمويل التنمية من أجل النهوض بالتنمية المستدامة بهدف تحقيق خطة عام 2030. ويتطلب القيام بذلك أيضاً تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير لإدارة وتنظيم المسائل البنوية من خلال تعددية الأطراف التي أعيد إحيائها، كما أوضح ذلك جدول أعمال أديس أبابا.

## باء - معالجة المسائل البنوية: تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف (البند 3 من جدول الأعمال)

4- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، افتتحت مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية ببيانات ألقى بها متكلمون رفيعو المستوى تلتها بيانات افتتاحية من الوفود. وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي بعد ذلك خمس حلقات نقاش.

## الجلسة العامة الافتتاحية

- 5- المتكلمون الرفيعو المستوى الذين أدلوا ببيانات افتتاحية (بالفيديو) هم: رئيس وزراء باكستان، ورئيس وزراء بربادوس، ونائب رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.
- 6- وأشار رئيس وزراء باكستان إلى أن جائحة كوفيد-19 كانت أشد وقعاً على أفقر البلدان، حيث كانت استجابتها محدودة بشدة بسبب القيود المفروضة على حيز سياساتها المالية. ودكر رئيس الوزراء المشاركين بدعوته في نيسان/أبريل 2020 إلى تخفيف عبء الديون في ظل جائحة كوفيد-19، فحدد جدول أعمال مؤلفاً من خمس نقاط لتتظر فيه الدول الأعضاء. وتضمن جدول الأعمال، في بنده الأكثر استعجالاً، خطة لضمان حصول الجميع على اللقاحات بطريقة منصفة وبأسعار معقولة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تخفيف عبء الديون تخفيفاً حقيقياً عن البلدان التي تترشح تحت أعباء ديون كبيرة لا يمكن تحملها. وينبغي النظر في تخصيص مبلغ عام قدره 500 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة لتخفيف القيود المفروضة على السيولة، إلى جانب الجهود المتجددة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية وتحقيق هدف تعبئة 100 بليون دولار سنوياً للعمل المناخي في البلدان النامية، من المصادر الخاصة والعامة على السواء في البلدان المتقدمة النمو، في أقرب وقت ممكن.
- 7- وحذرت رئيسة وزراء بربادوس من أخطار التقاعس عن العمل في إطار التعاون الدولي لمعالجة الأزمة الراهنة، فضلاً عن المسائل البنوية الأساسية، مثل تزايد عدم المساواة والمديونية الخارجية. وقالت إن من شأن هذا التقاعس عن العمل أن يعمق التهميش الاقتصادي الشديد بالفعل الذي تعيشه البلدان النامية الضعيفة، وبالتالي لا يمكن اعتباره خياراً على الإطلاق، إذا أُريدَ لهدف تحسين الانتعاش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يُؤخذ على محمل الجد. ومن منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل، أبرزت الحاجة إلى وضع أحكام تتعلق بالكوارث الطبيعية والجائحات كجزء لا يتجزأ من عقود الديون، ودعت، في جملة تدابير أخرى، إلى التشجيع على وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف.
- 8- وشدد نائب رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات أيضاً على ضرورة إعادة تركيز الاهتمام على الطموحات الأصلية التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تشجيع التحول الهيكلي في البلدان النامية بصورة منهجية. وفي الوقت الراهن، يساهم تزايد أوجه عدم المساواة في الثروة، وأعباء الديون المتركمة بسرعة وغير المستدامة في كثير من الحالات، فضلاً عن النظم الضريبية والتجارية العالمية غير العادلة، في تقويض التقدم المحرز في البلدان النامية نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وينبغي عكس هذه الاتجاهات والتغلب عليها، مع اتخاذ خطوات مهمة في هذا الاتجاه تشمل إضفاء الطابع الديمقراطي على الهيكل المالي الدولي الحالي وتعزيز صوت البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف وصنع القرار.
- 9- وأكد مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد، في معرض تقديمه مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة للدورة، أن العديد من التحديات البنوية التي تواجهها البلدان النامية حالياً في تنسيق استجابتها لجائحة كوفيد-19 ليست جديدة. وبالإشارة إلى الغرض من تأسيس الأونكتاد في عام 1964، المتمثل في تعزيز صوت البلدان النامية في معالجة الترابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية والإدارة الاقتصادية العالمية، أكد أن التحديات البنوية القديمة - مثل التصدي لرأس المال السائب، والتركيز غير المقيد في الأسواق، وارتفاع أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة، وما تلاه من فترات عدم استقرار مالي عالمي - قد اجتمعت مع تحديات جديدة ناشئة عن التقدم التكنولوجي الحديث وتغير المناخ. وينبغي النظر في التحديات الجديدة والقديمة بالاقتران مع تعزيز الغرض الأصلي للأونكتاد ودوره في تعزيز المصالح الإنمائية في الاقتصاد العالمي. وقال إن البيئة وتوفير الصحة من المنافع العامة التقليدية، مما يتطلب استخدام تكنولوجيات جديدة للحلول العامة العالمية للتصدي لجائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ على السواء.

10- وأدلت الوفود التالية بعدئذ ببيانات افتتاحية: ممثل باكستان باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل غواتيمالا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل الهند؛ وممثل كينيا. وأدلى ممثل منظمة التعاون الإسلامي أيضاً ببيان افتتاحي.

11- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الحواجز البنوية الطويلة الأجل في الاقتصاد العالمي، التي أدت إلى تزايد عدم المساواة، وارتفاع المديونية العامة والخاصة، وعدم كفاية الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، تعيق قدرة البلدان المتقدمة والنامية على السواء على التصدي لجائحة كوفيد-19. وقال إن المجموعة الإقليمية تؤيد الرأي القائل بأن من الواضح أن الضعفاء عانوا أكثر من غيرهم على الرغم من أن الجائحة لم تميز بين ضحاياها، وإن الاختلالات وأوجه عدم المساواة في النظام العالمي أصبحت ظاهرة للعيان، لا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظت المجموعة الإقليمية أن عدم وجود حيز سياسات مالية يعني أن البلدان النامية لم تتمكن من تقديم الدعم لمواطنيها على غرار ما فعلته البلدان المتقدمة النمو. وقالت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد انعكس في غضون بضعة أيام وأسابيع، حيث أصبح تمويل التنمية تمويلاً من أجل البقاء.

12- وذكر أحد المندوبين أن من الضروري، من أجل التصدي بشكل ملائم للجائحة والتعافي على نحو أفضل منها، وضع إطار عملي للتمكين من توسيع نطاق اللقاح ليشمل الجميع، حتى لا تكون البلدان النامية ممزقة بين التصدي للجائحة وخدمة ديونها. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إن من الضروري معالجة أوجه الضعف في الديون - من خلال مبادرة عالمية بشأن تخفيف عبء الديون - لإنشاء حيز مالي وإحياء النمو الاقتصادي، بما في ذلك وقف سداد الديون حتى نهاية الجائحة، وذكر إعادة هيكلة ديون القطاع العام في إطار متعدد الأطراف متفق عليه وشامل وإلغاء الديون. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين والمدير إن هناك حاجة إلى إعادة هيكلة الديون السيادية في الأجل الطويل.

13- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إن البلدان المانحة بحاجة إلى مضاعفة التزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدراً حاسماً لتمويل البلدان الفقيرة. وقال مندوب آخر إن التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية على الرغم من أنه يمكن أن يكون مساهماً مهماً في تمويل التنمية.

14- واتفق العديد من المندوبين على أن القدرة على فرض ضرائب على النشاط الاقتصادي أمر أساسي فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن التعاون العالمي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية يتطلب تعاوناً عالمياً من أجل وضع إطار قانوني متين. وأشار أحد المندوبين إلى ضرورة تعزيز التدابير المتخذة لمكافحة الفساد. وذكر مندوب آخر أن هناك، على ارتباط بذلك، حاجة إلى الدعوة إلى إنشاء سلطة ضريبية للأمم المتحدة للعمل بجدية على كفالة فرض الضرائب بطريقة عادلة.

15- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تعزيز التنسيق المتعدد الأطراف، نظراً لأهميته في الحد من الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛ وتحسين وإصلاح نظام الإدارة الاقتصادية العالمية؛ وتعزيز التنسيق المتعدد الأطراف لجهود السياسات الوطنية الرامية إلى تقوية الأسواق المحلية والخارجية.

## المسائل البنوية في الاقتصاد العالمي الحالي: استعراض عام

- 16- خلال حلقة نقاش الأعضاء الأربعة، شدد المشاركون على الدعوة بقوة إلى استجابة عالمية موحدة لجائحة كوفيد-19 وللمسائل البنوية الأساسية. وحذروا من مخاطر ضبط الوضع المالي قبل الأوان - كما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008/2009 - المتمثلة في تقاوم أوجه عدم المساواة في الثروة أثناء الجائحة وفي عدم المساواة في الحصول على اللقاحات، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية للجائحة. وهكذا، أكد المشاركون في حلقة النقاش بدلاً من ذلك أن الانتعاش السليم يتطلب استجابة مناسبة للجائحة، بما في ذلك تدابير مالية موجهة نحو الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة والخاصة، من أجل بناء اقتصاد أكثر استدامة وشمولاً.
- 17- وشدد أحد المشاركين في حلقة النقاش على أن التكنولوجيات الصحية ينبغي أن تُعامل على أنها منافع عامة عالمية، وينبغي أن تكون اللقاحات مجانية ومتاحة للجميع في جميع أنحاء العالم. وشدد مشارك آخر على أن البلدان المتقدمة تحتفظ بمعظم البراءات واقتراح إلغاء نظم حقوق الملكية الفكرية لزيادة الإنتاج العالمي إلى أقصى حد وتيسير حصول الجميع على اللقاحات والأدوية العلاجية في البلدان النامية.
- 18- وقدم جميع المشاركين في حلقة النقاش أيضاً توصيات بشأن السياسات التي ينبغي اعتمادها لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتزامنة. وقالوا إن على الاقتصادات المتقدمة أن تتسق سياساتها مع توفير دعم السيولة للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يترجم توصياته المتعلقة بسياساته المالية التوسعية ليتمكن من تطبيقها على برامجه القطرية؛ ومن الضروري أيضاً تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة لمساعدة البلدان النامية على مواجهة قيود السيولة الخارجية لديها. وأعرب أحد المشاركين في الاجتماع عن قلقه إزاء المستويات الحالية لديون البلدان النامية. ورداً على ذلك، اقترح المشاركون في حلقة النقاش اتخاذ إجراءات أكثر جرأة، مثل تمديد مبادرة تعليق خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين حتى عام 2024، وتخفيف عبء الديون للبلدان التي كانت تواجه بالفعل أعباء ديون لا يمكن تحملها قبل نشي الجائحة وكانت تتفق على مدفوعات خدمة الديون أكثر مما تتفقه على الصحة.
- 19- وشدد أحد المشاركين في حلقة النقاش على أن الأزمة الحالية هي أيضاً فرصة للتركيز على سبل معالجة الاختلالات الهيكلية واختلالات القوة الكامنة وراء الأزمة والتمكين من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار المشارك إلى أن الانتعاش ينبغي أن يكون أخضر ومستداماً، فحدد الأونكتاد بوصفه المنتدى المناسب لتيسير الزيادة الهائلة في التمويل العام والخاص من أجل تحقيق تحول واسع النطاق.
- 20- وتساءل ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني عن كيفية تعزيز التمويل الخاص في مجال الاستثمار المتصل بأهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن بإمكان المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً في التخفيف من مخاطر هذه الاستثمارات؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تضع مبادئ توجيهية للتخفيف من مخاطر المشاريع، ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يخفف من مخاطر أسعار الصرف في البلدان التي لا تُضرب عملات احتياطية.
- 21- وسأل أحد المندوبين عن الطرائق المالية التي يمكن للبلدان النامية أن تستخدمها لتمويل التنمية. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أن الإصلاح الضريبي على الصعيدين الدولي والمحلي عنصر أساسي لتعبئة الموارد من أجل تمويل التنمية. وقالوا إن الملاذات الضريبية أنشأت تفاوتات متزايدة كشفت عنها وعززتها أزمة كوفيد-19 حيث أصبح الأغنياء جداً أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً. ويمكن أن يوفر فرض ضرائب على كبار الأثرياء (ولو بمقدار هامشي) مصدراً هاماً لتمويل التنمية. ومن ثم، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، اقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش إنشاء هيئة عالمية للضرائب تحت رعاية الأمم المتحدة.

22- وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن الجلسة كانت بمثابة تكبير بالدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها محفلاً يمكن أن يُسمع فيه صوت البلدان النامية. ودعا إلى إعادة التفكير في تمويل منظومة الأمم المتحدة واقترح زيادة الميزانية الأساسية بمقدار عشرة أضعاف.

23- وأثار معظم المشاركين في حلقة النقاش مسألة الحاجة إلى الإرادة السياسية والقيادة العالمية لتنفيذ تلك الإصلاحات الطموحة. وأشار أحد المشاركين إلى أن المبادرات الأخيرة تبعث على بعض التفاؤل، بما في ذلك دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن تكون لقاحات كوفيد-19 منفعة عامة عالمية، والتحالفات الإقليمية في أفريقيا للاستجابة بشكل جماعي للأزمة، ومبادرة كوستاريكا لتقاسم المعارف في مجال التكنولوجيا في إطار شراكة مع منظمة الصحة العالمية، وقيام النرويج بإنشاء صندوق متعدد المانحين لجائحة كوفيد-19 في إطار الأمم المتحدة.

#### تأثير جائحة كوفيد-19 وطرق الاستجابة للأزمة: تجاوز "العمل كالمعتاد"

24- خلال المناقشة، تناولت لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء موضوع "تأثير جائحة كوفيد-19 وطرق الاستجابة للأزمة: تجاوز "العمل كالمعتاد" من زوايا مختلفة. وأكد جميع المشاركون في حلقة النقاش أن الجائحة أحدثت صدمة اقتصادية عميقة أثرت على جميع البلدان النامية، دون اعتبار لمقومات الاقتصاد الكلي السابقة لتلك البلدان.

25- ولخص أحد المشاركين في حلقة النقاش أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي، مؤكداً أن التدابير المتخذة لاحتواء فيروس كورونا أدت إلى انهيار الاستهلاك والاستثمار، ووقف الإنتاج. ومع انخفاض الطلب العالمي، هوت أسعار السلع الأساسية، وتوقفت السياحة، وتراجعت التحويلات المالية، وهبطت الإيرادات الأجنبية للبلدان النامية. وأدت تدفقات رأس المال الخارجة التي لم يسبق لها مثيل إلى حدوث انخفاضات كبيرة في أسعار الصرف وزيادات ضخمة في تكاليف الاقتراض السيادي.

26- وأكد مشارك آخر في حلقة النقاش أن البلدان المتقدمة اتخذت إجراءات حاسمة لمواجهة التحديات الدورية عن طريق سياسات نقدية ومالية توسعية لمواجهة تلك الصدمات. غير أن البلدان النامية لم تتمكن من الاستجابة بطريقة مماثلة نظراً لتقلص الحيز السياساتي لديها. وقال إن عدم التناظر في قدرة البلدان على الاستجابة لصدمات من قبيل الجائحة العالمية يمثل إحدى المشاكل الرئيسية في الهيكل الاقتصادي العالمي الحالي.

27- وأكد بعض المشاركين في حلقة النقاش أن قيام المصارف المركزية بتخفيف الأوضاع النقدية، على نحو غير منسق ولكن في الوقت ذاته، وفر السيولة للنظم المالية وعزز ثقة السوق. وهذا ما عكس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من البلدان النامية وجعل أسعار السلع الأساسية أكثر انسجاماً مع ظروف العرض والطلب السائدة. وقد عادت المخاطر السيادية في الوقت الراهن تقريباً إلى مستوياتها قبل صدمة كوفيد-19، ولكن أسعار الصرف لا تزال متقلبة.

28- واقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش، كتوصية بشأن السياسات، أن تستهدف البلدان النامية ضبط أوضاع المالية العامة حالما تنتهي الجائحة من أجل استعادة ثقة الأسواق والتمكن من اجتذاب الاستثمار الأجنبي من جديد.

29- وبدلاً من ذلك، حذر المشاركون الآخرون في حلقة النقاش من العودة إلى العمل كالمعتاد، بما في ذلك تحويل التنمية إلى سلعة أساسية عن طريق الحد من مخاطر المشاريع. وأكد أحد المشاركين في حلقة النقاش أن حد الدولة من المخاطر بهدف جذب المستثمرين لتمويل أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يصبح بسهولة قنبلة موقوتة في الميزانية. وتعني ضمانات التدفق النقدي للمستثمرين أن الدولة ستتحمل جميع مخاطر المشاريع وأن المستثمرين سيجنون جميع الفوائد.

30- وقال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن ثمة حاجة إلى الموارد المالية على وجه الخصوص لتغطية مخاطر الطلب والمخاطر السياسية، في حين يتعين على المصارف المركزية في البلدان النامية أن تتحمل مخاطر سيولة السندات ومخاطر أسعار الصرف. وذكر السنغال وغانا ونيجيريا كأمثلة على البلدان التي أسفرت فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص عن تكاليف مالية كبيرة ومستمرة. وبدلاً من ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد سياسات لإنهاء الشراكات غير المتكافئة وتنظيم التمويل. وبدلاً من دولة تحد من المخاطر، ينبغي للبلدان النامية أن تبني دولة تنموية تستخدم مواردها الشحيحة في الاستثمار العام بهدف الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

31- وذهب مشارك آخر في حلقة النقاش إلى أبعد من ذلك، محتجاً بأن العودة إلى العمل كالمعتاد ستكون ضارة. وقال إن من الدروس الهامة المستفادة من هذه الجائحة أنه لا يمكن العودة إلى الازدهار الاقتصادي دون السيطرة الكاملة على الجائحات الحالية والمقبلة. ويتطلب ذلك تعاوناً دولياً غير مسبوق في مجال الصحة العامة وإعادة تصميم معظم نظم الرعاية الصحية الوطنية، إلى جانب التمويل ذي الصلة. ومن الممكن حتى أن ينشأ أسلوب جديد للتنمية يتمحور حول الصحة والتعليم والثقافة.

32- وقال مشارك آخر في حلقة النقاش إن التمويل الدولي العام ضروري ويمكن أن يكون قوة تعويضية ضد نزعة التفتتات الرأسمالية الخاصة القصيرة المدى. ويعني ذلك إعادة التوازن للسياسات العامة في اتجاه الأمن الصحي، وإعادة تقييم الحدود بين الكفاءات الوطنية والتعاون الدولي، والحد من أوجه عدم التماثل الهيكلي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

33- وخلال المناقشة، أشار أحد المندوبين إلى قضايا التدابير القسرية الانفرادية التي تزيد من تقليص خيارات التمويل المتاحة للبلدان النامية، في حين أثار مندوب آخر مسألة تحديث خطة عمل أديس أبابا في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19. وأثار بعض المندوبين الآخرين مسألة الاتجاه المستقبلي لإصلاح الهيكل المالي العالمي ومزايا وعيوب الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

### معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية لتمويل التنمية: نحو هيكل للتجارة والإنتاج مواتٍ للتنمية

34- خلال حلقة النقاش، قال أحد المشاركين إن القوى الهيكلية والسياسية حولت تدريجياً، على مدى العقود الماضية، القدرة التفاوضية من اليد العاملة إلى رأس المال المتنقل والسائب، مما أدى إلى خفض حصة العمالة من الدخل القومي في معظم البلدان وإذكاء التفاوت المتزايد في الدخل والثروة في كثير من أنحاء العالم. وقال ميسر المناقشة إن أزمة كوفيد-19 ضخمت دورها خطوط الصدع هذه، وزادت من عدم المساواة على عدة مستويات وكشفت عن هشاشة هيكل الإنتاج العالمي.

35- وقال المشارك في حلقة النقاش كذلك إن المصادر الرئيسية لعدم المساواة المتزايدة دوماً وأبداً تكمن في تسارع الاتفاقات التجارية في تسعينيات القرن الماضي وما بعدها، والصدمة الهائلة التي عرفها سوق عرض اليد العاملة العالمي عندما انضمت الصين إلى نظام الإنتاج العالمي وانهارت الكتلة الاشتراكية، وإزالة الضوابط التنظيمية على نطاق واسع عن أسواق العمل والمال والمنتجات والخدمات على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء. وينبغي للسياسة الداخلية، لكي تستعيد عافيتها، أن تهدف صراحة إلى توسيع نطاق الإيرادات والاستهلاك، كما فعلت الصين بنجاح منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تمكنت من رفع مستويات المعيشة لمواطني البلد وتوسيع طلب الاستهلاك المحلي. وسمحت الزيادات الهائلة في الأجور التي شهدتها الصين لبلدان من قبيل فييت نام والمكسيك برفع الأجور دون التضحية بقدرتها التنافسية. وأشار إلى أن السياسة التجارية مهمة لأنها يمكن أن تدعم أو تقوض حيز السياسات المحلية، ولهذا السبب ينبغي لمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات التجارية والمالية المتعددة الأطراف أن تدرج تدابير لمواجهة الزيادة الضارة والخطيرة في أوجه عدم المساواة، وأن تعزز السياسات الرامية إلى زيادة حصة العمال من العمل والإيرادات، ودعم العمالة الكاملة، وضمان حيز أكبر للسياسات المؤيدة للعمال. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً مهماً في النهوض بهذه السياسات.

36- وأشار مشارك آخر في حلقة النقاش إلى أن أنواعاً مختلفة من عدم المساواة تعرض الرعاية الاجتماعية والتنمية للخطر. وتتمثل الأنواع المختلفة أساساً في عدم المساواة في التعليم، وعدم المساواة في الدخل المتعلق بالحصول على وظائف جيدة، وعدم المساواة في الموارد المتعلقة بالحصول على أنواع مختلفة من الأصول (الائتمان، والأراضي، والبرامج الحكومية، وما إلى ذلك). وقد أدت أوجه عدم المساواة الأفقية المتعددة القائمة على نوع الجنس والأصل الإثني والعرق، والدين في بعض السياقات، إلى ظهور نظام طبقي لا يمكن تفكيكه إلا عن طريق سياسة صناعية واستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية، كما هو الحال بالنسبة للمياه النظيفة والمرافق الصحية والكهرباء، والهياكل الأساسية الاجتماعية (مثلاً مراكز التعليم ورعاية الأطفال) على حد سواء. وينبغي اعتبار هذه السياسات بمثابة تعزيز للإنتاجية على المدى الطويل، وينبغي تطبيق أفق زمني أطول في تقييم فعاليتها. وقد تبين أن عدم التصدي لعدم المساواة يؤثر تأثيراً سلبياً على النمو.

37- وقال مشارك آخر في حلقة النقاش إن الإدارة الاستباقية لأسواق الديون المحلية يمكن أن تساعد في الحد من أوجه عدم المساواة الهيكلية. وتحاول حكومة الأرجنتين حالياً، بعد استعادة القدرة على تحمل الديون وتحقيق الاستقرار في سوقها المحلية، زيادة الشمول المالي في البلد بينما تستعد في الوقت ذاته لوضع نموذج جديد للتمويل المستدام. ولا يزال عرض الخدمات المالية متحيزاً بشدة حسب البعد الاجتماعي والجغرافي والجنساني، وقد تسببت الجائحة في زيادة تقادم تلك الصعوبات. واعتمدت الأرجنتين استراتيجية وطنية للشمول المالي، وأطلقت مائدة مستديرة تقنية للتمويل المستدام ستحدد التغييرات التنظيمية ومجموعة الوسائل السياسية اللازمة للمساهمة في التنمية المستدامة.

38- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن الزيادات الإلزامية في الأجور يمكن أن تعزز الإنتاجية لأنها يمكن أن تدفع القطاع الخاص إلى الاستثمار في المعدات والتنظيم، ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة إنتاجية العمال وبالتالي ضمان تحقيق أرباح إيجابية. وقدم مشاركون آخرون في حلقة النقاش وميسرها مقترحات بشأن السياسات، مثل إيجاد سبل لكي تطبق الحكومات الحد الأدنى للأجور، وذلك مثلاً من خلال اعتماد سياسات صناعية وزيادة نفوذ الحكومات عن طريق التنظيم المالي لضمان المصارف التي تدعم الفئات والشركات المهمشة. وأكدوا أهمية العمل المتعدد الأطراف لمعالجة أوجه عدم المساواة، إلى جانب أهمية التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لزيادة القدرة التفاوضية للبلدان النامية إزاء المشاريع الكبيرة المتعددة الجنسيات.

39- وعند اختتام المناقشة، أشار معظم المشاركين في حلقة النقاش إلى عنصر إيجابي بالتشديد على أن الجائحة أوجدت السياق المناسب لإعادة النظر في بعض القوى التي أدت إلى عدم المساواة، مع وجود قوى هيكلية تدفع في الوقت الراهن باتجاه المساواة. واحتجوا بأن زيادة الأجور يمكن أن تحفز الإنتاجية وتسفر عن حلقة مثمرة فيما يخص الطلب الفعلي، دون أن يؤدي ذلك إلى التضحية بالقدرة التنافسية أو إلى فقدان العمالة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى إيجاد إمكانية لإعادة توازن الاتفاقات التجارية من أجل تعزيز رفاه المواطنين بشكل أكثر وضوحاً.

#### التمويل الإنمائي: نحو نظام نقدي ومالي دولي موات للتنمية

40- خلال المناقشات، ركزت لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء على عدد من القضايا قائلة إن النظام النقدي والمالي الدولي الحالي يعوق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقالت إن الاقتدار إلى الطلب الكلي الذي أوقف الانتعاش الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008/2009 كان سببه نظام مالي فاق قدرات النظام السياسي الحالي وانقطع عن الاقتصاد الإنتاجي. وجاءت جائحة كوفيد-19 في وقت كان فيه القطاع المالي قد فشل بالفعل في تحويل فائض السيولة إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل،

وكانت الأجور لا تزال منخفضة لدرجة أنها لا يمكن أن ترفع الطلب الكلي. وللتخلص من فخ السيولة الهيكلية الحالية، على العالم أن يعكس اتجاه الانخفاض الطويل الأجل في حصة دخل اليد العاملة على الصعيد العالمي بالنسبة لرأس المال، ولا سيما فيما يخص "نسبة 50 في المائة الدنيا"، وزيادة الاستثمار الطويل الأجل، ولا سيما الاستثمار الأخضر. ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش كذلك المفارقة في أن المصارف المركزية في دول العملات الاحتياطية يمكن أن تنشئ سيولة تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات، وهي سيولة مخصصة للاستخدام على المدى القصير أو للشركات الكبيرة التي تستخدمها لتحقيق مكاسب مالية، ولكن ليس للاستثمارات الإنتاجية.

41- ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أن الهيكل الحالي للديون الدولية، في الوقت نفسه، لا يخدم البلدان النامية على نحو جيد ويحتاج إلى إصلاح عاجل. ولما كانت الجائحة قد تسببت في أزمات متعددة في جميع أنحاء العالم، فإن الحكومات في البلدان النامية تستنفد الأدوات النقدية والمالية اللازمة لمواجهة آثار الجائحة ولديها مجال وحيز سياساتي ضيق للمناورة. وفي مواجهة مستويات ديون مرتفعة بشكل مثير للجزع وأعباء ديون غير مسبوق، تخشى حكومات كثيرة من حدوث أزمات ديون شاملة وعمليات إعادة هيكلة للديون في السنوات المقبلة. ومما يزيد المشكلة تعاقماً أن النظام لا يملك آلية منظمة لتسوية الديون. وقد سبق أن ركزت الجهود المبذولة لتخفيف عبء الديون إلى حد كبير على وقف الديون الذي يتيح مبادرة تعليق خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين، ولكن ذلك لم ينشأ عنه تخفيف للديون. وبالإضافة إلى ذلك، اختار العديد من البلدان النامية التي ينبغي أن تستفيد من مبادرة تعليق خدمة الديون عدم المشاركة خوفاً من تخفيضها في تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية.

42- وأبرز أحد المشاركين في حلقة النقاش وأحد المندوبين ما لوكالات التصنيف الائتماني من قوة هائلة على النظام المالي الدولي، حيث تؤدي دور هيئة المحلفين والقاضي على حد سواء. ويمكن تنظيم المشاكل المعروفة معرفة جيدة من قبيل احتكار القلة، وتضارب المصالح، وانعدام الشفافية والمساءلة عن طريق إنشاء وكالة عامة للتصنيف الائتماني يمكنها أن تقدم منظوراً مستقلاً وعماماً بشأن الجدارة الائتمانية للدول وكذلك للمصارف الإقليمية والمتعددة الأطراف.

43- وأشار مندوب آخر إلى أن إلغاء الضوابط التنظيمية المالية يجعل البلدان الأكثر فقراً أكثر ضعفاً، وقال إن الجنوب العالمي بحاجة إلى صوت متناسب في وضع المعايير العالمية وفي الهيئات المالية. واقترح المشاركون في حلقة النقاش إجراء إصلاحات أخرى، منها زيادة كبيرة في تمويل المصارف الائتمانية والمؤسسات المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي، وإنشاء صندوق عالمي للتعافي من الجائحة على غرار خطة صندوق مارشال، بتمويل من سيولة المصارف المركزية، وإنشاء وتقديم هذا التمويل للشركاء كأسهم أو ديون طويلة الأجل.

44- واقترحت إحدى المشاركات استخدام التيسير الكمي لتمويل زيادة في الحد الأدنى للأجور، وتنسيقه في عدد كبير من البلدان (مثلاً مجموعة العشرين) لتجنب شوغل منطوق "أفقر جارك". واقترحت أيضاً إنشاء نظام تجاري عالمي جديد تدفع بموجبه البلدان التي لديها اختلالات تجارية صافية غرامة تُستخدَم في توفير التمويل للجنوب، إلى جانب فرض ضريبة على تدفقات رأس المال. وتساءل أحد المندوبين أيضاً عن كيفية تعزيز الطلب الكلي؛ وناقش المشاركون في حلقة النقاش أهمية إقناع أكبر الاقتصادات في العالم بأن من مصلحتها إنعاش الطلب الكلي العالمي.

45- وأعرب المشاركون في حلقة النقاش عن تأييدهم حملةً للتوعية بالآثار الإيجابية لرفع الأجور، وزيادة الطلب الكلي، وإعادة تدوير التجارة وفوائض رأس المال للبلدان التي لديها عجز.

## نحو نظام متعدد الأطراف أكثر تماسكاً واتساقاً: مقترحات السياسات ذات الأولوية

46- خلال المناقشة، قدم فريق مؤلف من أربعة أعضاء مقترحات لجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر تماسكاً واتساقاً لمساعدة البلدان النامية على التعافي من الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الحالية بطريقة أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وتماشياً مع إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

47- واقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش، في سياق دوره كرئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، خطة تدريبية، على المديين القصير والطويل، لمعالجة الأزمة الحالية والمسائل العامة القائمة منذ أمد طويل. ففي الأجل القصير، تضمنت الخطة تكثيف الجهود الرامية إلى توفير سيولة إضافية كبيرة للبلدان النامية، وتقديم الدعم الكامل وسد العجز في التمويل البالغ نحو 20 بليون دولار لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس)، وتوجيه دعوة إلى صندوق النقد الدولي لاستخدام تسهيلات الإقراض التي يقدمها لتوسيع الحيز المالي في البلدان النامية بدلاً من تقييده، وتوسيع نطاق مبادرة تعليق خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين لتشمل البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من الأزمة. وشدد على إدراج الدائنين من القطاع الخاص في مبادرة تعليق خدمة الديون، من خلال تعاون أوثق مع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية. وفي حين أن تعبئة الموارد المحلية يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز أسواق رأس المال الوطنية، فإن للبلدان المتقدمة دوراً محورياً في تيسير الاستخدام الموسع لحقوق السحب الخاصة وإعادة توزيعها، وإعادة تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل تغيير المناخ في البلدان النامية بمبلغ 100 بليون دولار سنوياً. وفي الأجل المتوسط، ثمة حاجة إلى إنشاء هيكل مالي جديد يتضمن العناصر التالية: (أ) مبادئ توجيهية دولية وترتيبات مؤسسية لحل أزمة الديون السيادية خارج إطار العمل المشترك لمعالجة الديون لمجموعة العشرين؛ (ب) نظاماً ضريبياً دولياً عادلاً، بما في ذلك فيما يتعلق بالقواعد الضريبية للاقتصاد الرقمي، لأغراض ليس أقلها مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية بصورة منهجية؛ (ج) عكس اتجاه معاهدات الاستثمار الثنائية والإقليمية غير المتكافئة وإجراءات الفصل في المنازعات الاستثمارية؛ (د) تحسين استخدام منابر الاستثمار القائمة في البنك الدولي ومجموعة العشرين وإنشاء مرفق استثماري مشترك بين القطاعين العام والخاص تحت مظلة الأمم المتحدة واستخدام مكاتب قطرية وصلاحيية عقد الاجتماعات التي تتمتع بها الأمم المتحدة من أجل تيسير الاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة في البلدان النامية؛ (هـ) نظاماً تجارياً متعدد الأطراف أكثر توجهاً نحو التنمية ومتماشياً عن وعي مع أهداف التنمية المستدامة.

48- وأشار المشاركون الآخرون في حلقة النقاش وميسرها إلى الحيز السياسي الأصغر للبلدان النامية إزاء البلدان المتقدمة النمو لاعتماد تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية تم التشديد عليها في حلقات النقاش السابقة. ورحبوا بالمبادرات المتعددة الأطراف التي أطلقت حتى الآن للتخفيف من مشاكل السيولة والملاءة المالية في البلدان النامية، ولكنهم رأوا أنها غير كافية لتوفير حيز السياسات اللازم لها لمواجهة الأزمة الحالية والتعافي منها في حالة تمكنها من تعزيز الأهداف الإنمائية الأطول أجلاً. وأشار أحد المشاركين إلى أن مبادرات أكثر جرأة قد اعتُمدت في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008/2009.

49- وناقش المشاركون في حلقة النقاش وميسرها مختلف السبل لتعزيز المبادرات المقترحة في الأجلين القصير والطويل. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن هناك حاجة، عند الجمع بين التمويل العام والخاص للمشاريع الإنمائية الحيوية، إلى تعزيز القوة المالية للنظام المتعدد الأطراف وإبلاء مزيد من الاهتمام لمسألتي التمويل الجيد وتغيير طرائق تقديم المساهمات إلى النظام المتعدد الأطراف من أجل تعزيز صوت البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تحتاج المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية إلى تعظيم أوجه التآزر بينها من أجل الوفاء بالتزاماتها لأفقر البلدان النامية وللقطاعات

الاجتماعية الأساسية بشأن الاستفادة من التمويل الخاص و"التمويل المختلط" المباشر. وأعرب جميع المشاركين عن قلقهم إزاء التمويل المختلط، حيث لم يذهب إلى أقل البلدان نمواً حتى الآن سوى قدر محدود من الموارد التي تم حشدها من خلال الآلية.

50- وأبرز مشارك آخر أهمية المبادرات التي اتخذتها مجموعة العشرين مؤخراً، بما في ذلك مبادرة تعليق خدمة الديون والإطار المشترك لمعالجة الديون فيما يتجاوز مبادرة تعليق خدمة الديون، التي أيدتها أيضاً نادي باريس. والإطار المشترك لمعالجة الديون، على وجه الخصوص، مهم لأنه يضع مبادئ توجيهية لتيسير اتباع نهج معالجة الديون كلاً على حدة، بمشاركة جميع الدائنين، بالنسبة للبلدان المؤهلة لمبادرة تعليق خدمة الديون. غير أن الإطار المشترك لمعالجة الديون لا يتضمن آليات لضمان مشاركة القطاع الخاص.

51- واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن هناك حاجة إلى نظام متعدد الأطراف يستجيب للبلدان النامية ويمكن اعتماده في الأجل المتوسط. وثمة حاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك اتباع نهج قانوني لتسوية الديون، مثل سلطة الديون السيادية الدولية التي اقترحها الأونكتاد. وعلى الرغم من أن النهج الحالي القائم على السوق الذي يستند إلى شروط العمل الجماعي كان ناجحاً نسبياً في عمليات إعادة هيكلة الديون الأخيرة، فإنه لا يحمي البلدان النامية من الدائنين الممتنعين عن المشاركة. وشدد أحد المشاركين في حلقة النقاش على أن من شأن وجود شبكة أمان مالية عالمية أوسع نطاقاً أن يساعد البلدان النامية على مواجهة مشاكل السيولة، مما يزيد من قدرة النظام المالي الدولي على الصمود.

52- وأكد بعض المشاركين في حلقة النقاش على الحاجة إلى نظام ضريبي دولي عادل يتيح فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي، وإعاقه تحويل الضرائب من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، ومنع أنواع أخرى من التدفقات المالية غير المشروعة، والقضاء على المنافسة الضريبية. واتفقوا على أن النظام التجاري الدولي سيحتاج أيضاً إلى إعادة تشكيل بحيث يشمل المعاملات الإلكترونية ويصبح متماشياً مع أهداف التنمية المستدامة.

53- وناقش ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني الجدوى السياسية لهذه المبادرات وتنفيذها. وأعرب عن القلق من إمكانية فقدان الزخم السياسي إذا لم تتخذ خطوات إضافية، مثلاً بشأن المبادرة الرفيعة المستوى لتمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي شارك في الدعوة إلى عقدها كل من جامايكا وكندا والأمم المتحدة اعتباراً من أيار/مايو 2020.

#### الجلسة العامة الختامية

54- لاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الموضوع والأسئلة التوجيهية المقدمة إلى الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية لم تناقش في دورته الثالثة بسبب ضيق الوقت. ولاحظ أن مجلس التجارة والتنمية أحاط علماً فيما بعد بالتقرير الذي تضمن الأسئلة التوجيهية على الرغم من أنه لم يناقش هذه الأسئلة التوجيهية. وأعرب عن قلقه لأن وفده يرى أن العملية المناسبة لم تتبع على النحو الواجب، وطلب توثيق المسألة في تقرير الدورة الرابعة.

## ثالثاً - المسائل التنظيمية

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

55- وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020، جرى انتخاب أعضاء مكتب الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن طريق إجراء موافقة صامتة اختُتمت في 22 كانون الثاني/يناير 2021. وفي الجلسة العامة الافتتاحية المعقودة في 25 كانون الثاني/يناير 2021، أكد الرئيس المنتخب انتخاب السيد خليل الرحمن هاشمي (باكستان) رئيساً والسيد عبد الرحيم آيت سليمان (المغرب) نائباً للرئيس - مقررًا لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

56- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، المعقودة في 25 كانون الثاني/يناير 2021، أشار رئيس الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي إلى أن جدول الأعمال المؤقت، كما ورد في الوثيقة TD/B/EFD/4/1، قد اعتُمد من خلال إجراء موافقة صامتة اختُتمت في 21 كانون الثاني/يناير 2021. ومن ثم، كان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- معالجة المسائل البنوية: تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإئتمانية المتعددة الأطراف.
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته الرابعة.

### جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند 4 من جدول الأعمال)

57- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 27 كانون الثاني/يناير 2021، أن الأمانة، بالنظر إلى الوضع الراهن وأثار جائحة كوفيد-19 على البلدان النامية، وبالتالي على المناقشات المتعلقة بأفضل السبل لتمويل التنمية، فضلاً عن الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ستقدم استعراضاً عاماً للمواضيع والأسئلة التوجيهية الممكنة لكي ينظر فيها فريق الخبراء الدولي في المستقبل. وسيستند الاستعراض العام إلى التوصيات المتفق عليها بشأن السياسات والمداولات التي جرت في الدورات السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وكذلك إلى التطورات الراهنة، ويُرفق بتقرير الدورة الرابعة (انظر المرفق الأول).

58- وأشار الرئيس إلى أن المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء مدعوون إلى التشاور بشأن هذه المقترحات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع والأسئلة التوجيهية المعدة للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية. وسيُعرض الموضوع النهائي على مجلس التجارة والتنمية للموافقة عليه، مشفوعاً بجدول أعمال مؤقت للدورة الخامسة يعكس الموضوع الذي وقع عليه الاختيار.

دال- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته  
الرابعة

(البند 5 من جدول الأعمال)

59- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، المعقودة في 27 كانون الثاني/يناير 2021، بأن يعد نائب الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بأعمال دورته الرابعة بعد اختتام الدورة.

## المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني  
بتمويل التنمية

## المواضيع والأسئلة الإرشادية المقترحة

الموضوع المقترح	الأسئلة الإرشادية المقترحة	المجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا <sup>(1)</sup> والفصول المقابلة لها في تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية المستدامة
إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة: تعبئة تمويل التنمية المستدامة لما بعد جائحة كوفيد-19	ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من جائحة كوفيد-19 من أجل توفير تمويل إنمائي طويل الأجل على نحو مستقر وموثوق به؟ كيف يمكن تحسين أدوات التمويل المحلية والدولية والعامّة والخاصة لتيسير التصنيع الأخضر والتحول الهيكلي الشامل في البلدان النامية؟ ما هي السياسات والمبادرات المتعددة الأطراف الإضافية و/أو البديلة اللازمة لضمان سد الفجوة في البنية التحتية، وفي الوقت نفسه تعزيز التصنيع الشامل للجميع في البلدان النامية وتوفير العمالة المنتجة للجميع، مع حماية النظم الإيكولوجية في العالم؟	خطة عمل أديس أبابا، الفصل الأول، الفقرات من 14 إلى 17 والفصل الثاني، مجالات العمل ألف - جيم
التجارة كمحرك للتنمية	ما هي القضايا الرئيسية على المحك بالنسبة للبلدان النامية عند ضمان تيسير النظام التجاري المتعدد الأطراف ودعمه لتمويل التنمية الشاملة والمستدامة؟ ما هي الخيارات المتاحة لإحياء و"الإسراع باختتام المفاوضات بشأن خطة الدوحة الإنمائية" (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 83)؟ كيف يمكن زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الضعيفة في التجارة العالمية من أجل تحقيق نتائج إنمائية أفضل، وكيف يمكن تعزيز أصوات هذه البلدان في إدارة التجارة؟ ما هي الأطر والسياسات اللازمة لتحسين الوصول إلى تمويل التجارة بتكلفة ميسورة وفعالة؟ كيف يمكن موازنة هدف تعزيز الاتساق والتماسك بين التجارة الثنائية والإقليمية وبين اتفاقات الاستثمار مع شرط "عدم تقييد السياسات واللوائح المحلية من أجل المصلحة العامة" (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 91)؟	خطة عمل أديس أبابا، الفصل الثاني، مجال العمل دال الفصل الثاني، الفرع دال من تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية المستدامة للفترة 2016-2020

مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا <sup>(1)</sup> والفصول المقابلة لها في تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية المستدامة	الأسئلة الإرشادية المقترحة	الموضوع المقترح
خطة عمل أديس أبابا، الفصل الثاني، مجالات العمل ألف وهاء وو او الفصل الثاني، الفروع ألف وهاء وو او من تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية المستدامة للفترة 2020-2016	ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من جائحة كوفيد-19 لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية والحد من ضعف البلدان النامية حيال الصدمات الخارجية؟ ما هي السياسات والإصلاحات المتعددة الأطراف اللازمة لتعزيز حصول البلدان النامية على دعم دولي غير مشروط للسيولة في أوقات الأزمات؟	جعل الهيكل النقدي والمالي الدولي يعمل من أجل التنمية الشاملة والمستدامة: النظر إلى ما بعد جائحة كوفيد-19
ما هو الدور الذي تؤديه العملات المشفرة وغيرها من العملات الرقمية في تمويل التنمية؟	كيف يمكن تحسين أدوات الدين العامة والخاصة والتنسيق في تصميمها من أجل تعزيز القدرة على تحمل أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية على المدى الطويل وبطريقة داعمة للبيئة؟	
ما هي الإصلاحات الأخرى لتنظيم الأسواق المالية الدولية وإدارتها اللازمة لتشجيع نظام مالي دولي موثوق للتنمية؟	كيف يمكن المضي قدماً في التعاون الضريبي الدولي لضمان دعم نظام ضريبي عالمي للتنمية الشاملة والمستدامة وتعبئة الموارد المحلية؟	

## المرفق الثاني

## الحضور \*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	أذربيجان
	الأرجنتين
	إسبانيا
	أفغانستان
	إكوادور
	أنغولا
	إيران (جمهورية - الإسلامية)
	باكستان
	البحرين
	بربادوس
	البرتغال
	بنما
	بوركينافاسو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	بيرو
	تايلند
	تركيا
	ترينيداد وتوباغو
	تونس
	جامايكا
	الجبل الأسود
	الجزائر
	الجمهورية العربية السورية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	جيبوتي
	دولة فلسطين
	زامبيا
	زمبابوي
	السلفادور
	سلوفينيا
	السودان
	سويسرا
	العراق
	عُمان
	غامبيا
	غواتيمالا
	الغلبين
	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
	فييت نام
	قيرغيزستان
	الكرسي الرسولي
	كرواتيا
	كندا
	كوبا
	كوت ديفوار
	كولومبيا
	الكونغو
	كينيا
	لبنان
	ليسوتو
	مصر
	المغرب
	ملاوي
	المملكة العربية السعودية
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	موريشيوس
	موزامبيق
	نيبال
	النيجر
	نيجيريا
	الهند
	هندوراس

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EFD/4/INF.1.

- 2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:  
بنك التصدير والاستيراد الأفريقي  
الصندوق المشترك للسلع الأساسية  
مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
الاتحاد الأوروبي  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
منظمة التعاون الإسلامي  
مركز الجنوب
- 3- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- 4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلة في الدورة:  
صندوق النقد الدولي  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
منظمة التجارة العالمية
- 5- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:  
*الفئة العامة*  
رابطة أفريقيا 21  
الجمعية الدولية لوحة وثقة المستهلكين  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي  
منظمة القرية السويسرية
-